والشركات ، واتباع اجراءات قانونية ضد المتهربين • كذلك تقرر فرض ضريبة القيمة الاضافية خلال السنة المالية المقبلة ، ويتوقع جمع ٢ر٥ مليار ليرة بواسطتها • ولا زالت هناك بعض الخلافات بشأن نسبة هذهالضريبة بين وزارة المالية وبين الهستدروت ، الا انه بات مؤكدا ان نسبتها ستتراوح في البداية بين ٦-٨٪ (دافار ، ٧٦/٢/١٥) •

٧ - استمرار سياسة التخفيض الزاحف في قيمة الليرة ، والقيام ببعض الاعمال لكبح الواردات - ستستمر خلال السنة المالية المقبلة سياسة التخفيض الزاحف فيقيمة الليرة، وذلك من اجل الحفاظ على مستوى ايجابي في قيمتها لدى المصدر • والجدير بالذكر ان اخر تخفيض من هذا النوع حدث بتاريخ ١٠-٢-٧٦ حيث خفضت قيمة الليرة بنسبة ٢٪ تقريبا بحيث اصبح الدولار يساوي ٧ر٣٨ ليرة • كذلك ستطبقاجراءات اخرى منأجل تشجيعالصادرات، مثل اعادة ضريبة القيمة الاضافية للمصدرين وتوسيع التأمين على اخطار التجارة الخارجية ومنح مساعدات لاقامة مراكز بيع ومخازن في الخارج •

اما في مجال الواردات فستشدد القيود على الواردات الامنية بهدف استبدالها بالانتاج المحلي • كذلك ستتبع بعض الاجراءات للتوفير في الوقود ، بما في ذلك رفع الاسعار والضرائب •

وفي مجال اخر ، سيتم تحديد رحلات الوفود الرسمية والعامة الى خارج اسرائيل والغاء دورات تخصص موظفي الدولة في السفارات الاجنبية • وسيدعى الجمهور الى تفضيل الانتاج المحلي • كذلك ستشدد القيود على التجارة غير القانونية بالعملة الصعبة (دافار، ١٥-١٢-٧٥) • وكان اخر اجراء اتخذته الحكومة ، في مجال التشديد على الواردات ، هو فرض ضريبة بقيمة ١٥٪ على الواردات من الخدمات ، كما اشرنا •

٨ - تخفيض سيولة السندات المربوطة بجدول الغلاء - تقرر ضمن الميزانية المقترحة استمرار تشجيع التوفير بجميع اشكاله • كذلك تقرر تخفيض سيولة سندات الدين المربوطة بجدول الغلاء ، والتي كانت الحكومة الاسرائيلية قد اصدرتها في الماضي في مناسبات مختلفة والحفاظ على مبدأ الربط الكاملبجدول الغلاء بالنسبة للتوفير على المدى الطويل فقط • وقد اتخذ هذا الاجراء لتضييق الثغرة القائمة بين الدخل من السندات والدخل من العمل • وبناء على ذلك تقرر تخفيض الربط بجدول الغلاء تدريجيا حتى ٧٠٪ من قيمة السندات ، خلال سنتين • وكمرحلة اولى سيتم اصدار سندات مربوطة بالجدول بنسبة ٩٠٪ فقط ، ابتداء من موعد اتخاذ هذا القرار • واكد وزير المالية ان الحكومة لن تتعرض الى شروط السندات القديمة التي كانت قد اصدرت في الماضي ، وستتحمل كامل التزاماتها بشأنها (هآرتس ، ٧٥/١٢/٢٤) •

٩ - تسديد الديون - يشكل بند تسديد الديون عاملا مهما في ميزانية ٧٧/١٩٧٦ • وقد ادى الارتفاع الكبير في هذه الديون الى تخصيص ٢١٪ من الميزانية لهذا الغرض ، مما سيؤثر على مركب العملة المحلية او على النفقات بهذه العملة •

وسيصل حجم تسديد الديون خلال السنة المالية المقبلة الى ١٨ مليار ليرة مقابل ١١ مليار في سنة ١٩٧٥ • كذلك فان اكثر من نصف الزيادة في الدين ناتج عن دفع ديون في داخل اسرائيل ، والباقي بالعملة الصعبة (دافار ، ٧٥/١٢/١٥) •

وعلق بروفيسور باتنكين (معاريف ، ٧٥/١٢/١٩) على مشروع الميزانية الجديدة بقوله : « ان الحل الصحيح والحقيقي وبعيد المدى لخفض العجز في ميزان المدفوعات هو بانطبع زيادة الصادرات ثم الانتاج المحلي كبديل للواردات • وفي هذا المجال يتوقع ، بحسب الخطة الاقتصادية ، نمو الصادرات بنسبة تتراوح بين ٩ - ١٢٪ خلال السنين الثلاثة المقبلة » • واضاف باتنكين ان نقل العمال من الخدمات الى فروع الانتاج هو امر ضروري ولكنه غير كاف • « ليست هذه هي المشكلة الاساسية • ليس هناك حوافز كافية للمصدرين - هذه هي المشكلة ، والخطة الاقتصادية التي